

قضايا بحثية
اسم الباحث:
ماجد سعد القرني
اسم المقرر:
قضايا بحثية





TITLE OF SLIDE

آليات إدخال التحول الرقمي في المنظومة القضائية.
الباحث: عمرو نجار.

-
extension://efaidnbmnnnibpcajpcgclclefindmkaj/https://lalexu.journals.ekb
.eg/article_349409_4369a5aa4d2f9caa8be9b2f070d514bc.pdf

العنوان:

غياب التطبيق الميداني الكامل ومعظم الدراسات والمقترحات تركز على النظرية أو الإطار التشريعي، بينما التجربة العملية محدودة، هناك فجوة بين ما يُقترح (أتمتة، أرشفة، e-Court) وبين التنفيذ على أرض الواقع، خصوصاً في المحاكم ذات الحجم الكبير أو المناطق النائية، التحديات التقنية والبنية التحتية اعتماد التحول الرقمي يحتاج إلى بنية تحتية قوية (شبكات، خوادم، نظم إدارة قواعد بيانات)، والتي قد تكون غير متوفرة في كل المحاكم، عدم كفاءة الأنظمة التقنية أو الأعطال قد تعطل الإجراءات القضائية، ما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنظام الرقمي، مقاومة التغيير من القضاة والموظفين الثقافة القضائية التقليدية قد تجعل بعض القضاة أو الموظفين يترددون في تبني الأنظمة الرقمية.

التدريب على الأنظمة الرقمية غير كافٍ في بعض الحالات، مما قد يؤدي إلى أخطاء تشغيلية أو بطء في الاستخدام. مشكلات قانونية وتشريعية بعض التشريعات الحالية لم تواكب الرقمنة، مثل قانون الإثبات الرقمي، حماية البيانات، أو الأحكام الإلكترونية.

عدم وجود إطار قانوني واضح قد يؤدي إلى الطعن في مصداقية

نقد المقدمة:

الإيجابيات:

- وضحت المقدمة أهمية التحول الرقمي للقضاء من حيث تسريع الإجراءات وتقليل التكاليف وتحقيق العدالة الناجزة.
- أشارت إلى الأهداف العامة للبحث مثل دراسة آليات الرقمنة وأثرها على القضاء.
- ركزت على حاجة النظام القضائي للتحديث، وربطت ذلك بالاتجاهات العالمية للتحول الرقمي.

النقاط التي يمكن تحسينها / النقد:

١. عمومية بعض العبارات
١. المقدمة تحتوي على عبارات عامة مثل "تسهيل الوصول إلى العدالة" أو "تحسين كفاءة النظام القضائي"، دون تقديم بيانات أو أرقام داعمة.
٢. ينصح بإضافة إحصائيات أو دراسات سابقة لإظهار حجم المشكلة وضرورة الرقمنة.
٢. غياب المشكلة البحثية المحددة بوضوح
١. لم يتم توضيح الفجوة البحثية: أي ما الذي لم تُنجزه الدراسات السابقة تحديداً، وما الجديد الذي يقدمه هذا البحث؟
٢. يجب صياغة جملة واضحة عن المشكلة البحثية، مثل: "قلة الدراسات التطبيقية التي تقيم أثر الرقمنة على الإجراءات القضائية في المحاكم المحلية".
٣. غياب نطاق البحث وحدوده
١. المقدمة لم تحدد نطاق البحث (محاكم معينة، نوعية القضايا، فترة زمنية)، ما قد يترك القارئ غير متأكد من تركيز الدراسة.
٤. قلة الاستناد للمراجع الحديثة
١. من الأفضل دعم المقدمة بمراجع حديثة (٥ سنوات الأخيرة على الأقل) حول تجارب التحول الرقمي في القضاء المحلي والدولي، لتعزيز مصداقية الحاجة للتحول الرقمي.

مشكلة البحث:

على الرغم من التقدم التكنولوجي الهائل وظهور أدوات التحول الرقمي في العديد من القطاعات، إلا أن المنظومة القضائية لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تطبيق الرقمنة بشكل فعال. وتشمل هذه التحديات: بطء الإجراءات القضائية التقليدية التي تعتمد على الأوراق اليدوية، مما يؤدي إلى تأخير الفصل في القضايا وارتفاع تكلفة التقاضي. غياب آليات رقمية متكاملة لتقديم الدعاوى، متابعة القضايا، الإشعارات القضائية، وتنفيذ الأحكام، بحيث يظل بعض مراحل التقاضي شبه تقليدية. نقص الدراسات التطبيقية الميدانية التي تقيم فعالية أدوات التحول الرقمي في المحاكم، خصوصًا فيما يتعلق بمستوى رضا الموظفين والقضاة والمواطنين عن الأنظمة الرقمية. مقاومة بعض العاملين بالقضاء للتغيير بسبب عدم وجود تدريب كافٍ على الأنظمة الرقمية، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية والتشريعات الداعمة للتحول الرقمي. محدودية المعلومات والبيانات الموثوقة حول مدى استفادة المجتمع القضائي والمواطنين من أدوات القضاء الرقمي، ما يصعب على صانعي القرار تطوير حلول دقيقة وفعالة.

أسئلة البحث:

الإيجابيات:

الأسئلة مرتبطة مباشرة بمشكلة البحث وتستهدف الجوانب العملية للتحول الرقمي في القضاء. تشمل الأسئلة جوانب مختلفة: التقنية، البنية التحتية، الجوانب البشرية، القانونية، ورضا المستفيدين، مما يعطي الدراسة بعداً شاملاً صياغة السؤال الرئيس واضحة ومركزة على الهدف النهائي: تحسين كفاءة الإجراءات القضائية وتسهيل الخدمات.

النقد / نقاط التحسين: طول بعض الأسئلة الفرعية بعض الأسئلة الفرعية طويلة ومعقدة (مثل السؤال عن الصعوبات والتحديات من وجهة نظر القضاة والموظفين والمستفيدين). يُفضل تقسيمها إلى أسئلة أصغر لزيادة الوضوح ولتسهيل الإجابة والتحليل.

نقد أهداف البحث الإيجابية: ارتباط الأهداف بمشكلة البحث: الأهداف صيغت لتناسب مع مشكلة البحث حول تحسين كفاءة الإجراءات القضائية وتسهيل الخدمات الرقمية للأطراف المعنية.

شمولية الأبعاد: تغطي الأهداف مختلف الجوانب: البنية التحتية، التحول الرقمي، الجوانب القانونية، التحديات، ورضا المستفيدين.

هذا يعطي الدراسة منظوراً متكاملًا عن قضية التحول الرقمي في القضاء.

وضوح الهدف الرئيسي: الهدف العام واضح: دراسة آليات إدخال التحول الرقمي بشكل فعال في المنظومة القضائية.

النقد / نقاط التحسين: عمومية بعض الأهداف: بعض الأهداف عامة جدًا، مثل “تحسين كفاءة الإجراءات القضائية” أو “تسهيل الخدمات القضائية”، دون تحديد كيفية قياس التحسين أو تسهيل الخدمات.

يُفضل تحديد مؤشرات واضحة أو نتائج متوقعة قابلة للقياس.

غياب التدرج بين الهدف العام والأهداف الفرعية: الأهداف الفرعية يجب أن تكون محددة وقابلة للقياس، وتدعم الهدف العام بشكل واضح.

نقد منهج البحث

الإيجابيات: اختيار المنهج التحليلي أو الميداني المناسب لطبيعة الموضوع: التحول الرقمي في القضاء يحتاج إلى دراسة تطبيقية على الواقع، والمنهج الميداني (استبيانات، مقابلات، تحليل وثائق) مناسب لجمع البيانات من القضاة والموظفين والمستفيدين.

نقد/ نقاط التحسين:

غياب التوضيح الدقيق للمنهجية:

المقدمة أو وصف المنهج لا يوضح بشكل كافٍ خطوات التطبيق: كيفية اختيار العينة، طريقة تصميم الاستبيان، آلية التحليل الإحصائي، وأدوات المقابلات هذا يجعل القارئ غير قادر على تقييم مدى دقة النتائج وموثوقيتها.

نقد مصطلحات البحث

الإيجابيات: استخدام مصطلحات أساسية واضحة: مثل: “التحول الرقمي”، “المنظومة القضائية”، “الأرشفة الإلكترونية”، و“التقاضي الإلكتروني”.

هذه المصطلحات تعكس محتوى الدراسة وتحدد نطاقها.

ربط المصطلحات بالموضوع العملي: المصطلحات المستخدمة مرتبطة مباشرة بالموضوع وتغطي الجوانب التقنية والقضائية.

النقد / نقاط التحسين: غياب التعريف الدقيق لكل مصطلح: بعض المصطلحات مثل “التحول الرقمي” أو “المنظومة القضائية” وردت بشكل عام، دون تقديم تعريف علمي أو تشريعي واضح.

يفضل ذكر التعريف اللغوي والاصطلاحي مع الاستشهاد بمراجع حديثة.

عدم تحديد المصطلحات التشغيلية: المصطلحات مثل “كفاءة الإجراءات القضائية”، “تسهيل الخدمات”، أو “فعالية التحول الرقمي” تحتاج إلى تعريف تشغيلي يوضح كيف سيتم قياسها خلال البحث (مثلاً: مؤشرات زمنية، نسبة رضا المستفيدين، عدد الإجراءات المنجزة إلكترونياً).

نقد الفروض:

الإيجابيات:

ارتباط الفروض بمشكلة البحث وأهدافه: الفروض عادةً ترتبط بشكل مباشر بالتحول الرقمي وأثره على كفاءة الإجراءات القضائية، رضا المستفيدين، وجاهزية البنية التحتية.

هذا يعزز من التركيز المنهجي ويقوي إطار الدراسة التحليلي.

قابلية الاختبار: الفروض صيغت بحيث يمكن اختبارها إحصائياً عبر بيانات الاستبيانات أو المقابلات، مما يسهل عملية التحليل الكمي والنوعي.

شمولية الأبعاد: تغطي الفروض عادةً البعد التقني، البعد البشري، البعد القانوني، ورضا المستفيدين، ما يعطي الدراسة منظوراً متكاملًا.

النقد / نقاط التحسين: عمومية صياغة الفروض: بعض الفروض قد تكون عامة جداً، مثل: “التحول الرقمي يحسن كفاءة الإجراءات القضائية”، دون تحديد المؤشرات التي سيتم قياس الكفاءة بها.

يفضل صياغة الفروض بشكل تشغيلي يوضح كيف يمكن قياس المتغيرات.

غياب التدرج بين الفروض العامة والخاصة: الفروض لا تُفرّق عادةً بين فرض عام يختبر العلاقة الأساسية وفرض فرعي يختبر جوانب محددة (مثل تأثير الأرشفة الإلكترونية، أو التأثير على الرضا الوظيفي للموظفين). هذا يقلل من وضوح التحليل التفصيلي

للنتائج.

نقد الدراسات السابقة

الإيجابيات: تغطية موضوع التحول الرقمي في القضاء: معظم الدراسات السابقة ركزت على أهمية الرقمنة في القضاء، وناقشت الفوائد العامة مثل تسريع الإجراءات، تقليل التكلفة، وتسهيل وصول الأطراف إلى العدالة.

تنوع المنهجيات: بعض الدراسات استخدمت التحليل القانوني، استبيانات، ومراجعة وثائق، ما يعطي بعداً نظرياً وعملياً.

وجود دراسات مقارنة بين القضاء التقليدي والرقمي: بعض الأبحاث ناقشت الفرق بين الإجراءات اليدوية والإلكترونية، وهو ما يوفر أساساً لتحديد فجوة البحث.

النقد / نقاط التحسين: التركيز على الجانب النظري فقط: كثير من الدراسات السابقة ركزت على الوصف النظري للرقمنة دون إجراء دراسة ميدانية على الواقع الفعلي للمحاكم أو المستفيدين، ما يقلل من القيمة التطبيقية للنتائج.

قصور في التغطية المكانية والزمانية: بعض الدراسات اقتصرت على محاكم معينة أو دول محددة، مما يحد من إمكانية تعميم النتائج على محاكم أخرى أو فترات زمنية مختلفة.

غياب الجانب البشري: معظم الدراسات لم تتناول تجربة الموظفين والقضاة والمستفيدين من النظام الرقمي، مثل رضاهم أو التحديات التي تواجههم، رغم أهمية هذا البعد في نجاح التحول الرقمي.

قلة الدراسات الحديثة: بعض الدراسات قديمة (أكثر من ٥ سنوات)، بينما مجال التحول الرقمي يتطور بسرعة، ما يجعل نتائجها أقل موثوقية لتطبيقات اليوم.

نقد النتائج

الإيجابيات: ارتباط النتائج بأهداف البحث: النتائج غالبًا تعكس الهدف الأساسي للدراسة: تقييم آليات التحول الرقمي، ومدى كفاءة النظام الرقمي، واستعداد الموظفين والقضاة، ورضا المستفيدين.

استخدام البيانات الميدانية: تم الاعتماد على استبيانات ومعلومات من الموظفين، ما يوفر بيانات حقيقية قابلة للتحليل ويعزز مصداقية النتائج.

تحديد التحديات والفرص: النتائج توضح الصعوبات العملية (مثل نقص التدريب، البنية التحتية، مقاومة التغيير) وفرص تحسين الإجراءات الرقمية.

النقد / نقاط التحسين: عمومية بعض النتائج: بعض النتائج وردت بشكل عام، مثل "التحول الرقمي يسهل الإجراءات"، دون تقديم بيانات كمية محددة (مثل نسبة الاستفادة، متوسط الوقت الموفر، درجة رضا المستفيدين).

غياب التحليل التفصيلي للفروق: لم يتم توضيح الفروق بين فئات المشاركين (قضاة vs موظفين، مناطق مختلفة، مستويات خبرة)، ما يقلل من القدرة على استخلاص استنتاجات دقيقة.

قلة الربط بالإطار النظري أو الدراسات السابقة: بعض النتائج لم تُقارن أو تُربط بالدراسات السابقة، مما يجعل صعوبة وضعها في سياق البحث العلمي العالمي أو المحلي.

نقد التوصيات:

الإيجابيات: ارتباط التوصيات بأهداف البحث ونتائجه التوصيات غالبًا مبنية على النتائج المستخلصة من الدراسة، مثل تحسين البنية التحتية، تدريب الموظفين، وتحديث التشريعات، مما يجعلها منطقية وواقعية.

تغطية جوانب متعددة: تشمل التوصيات الجوانب التقنية، البشرية، القانونية، والإدارية، ما يعطي منظورًا شاملاً لتحسين النظام القضائي الرقمي.

قابلية التطبيق العملي: بعض التوصيات قابلة للتنفيذ مباشرة، مثل تصميم برامج تدريبية للقضاة والموظفين أو تحديث أنظمة الأرشفة الإلكترونية.

النقد / نقاط التحسين:

عمومية بعض التوصيات: بعض التوصيات عامة جدًا مثل "تعزيز التحول الرقمي في القضاء" أو "تحسين كفاءة النظام"، دون تحديد خطوات عملية أو مؤشرات قياس للنجاح.

غياب ترتيب الأولويات: التوصيات لا توضح الأهمية النسبية أو الأولويات، ما قد يصعب على صانعي القرار تنفيذها بشكل متدرج وفعال.

قلة الربط بمؤشرات الأداء أو النتائج الميدانية: لم تُربط التوصيات مباشرة بالمقاييس التي تم تحليلها في النتائج، مثل مدى رضا الموظفين، سرعة تنفيذ الإجراءات، أو نسبة القضايا المنجزة إلكترونياً.